الفقه الافتراضي

وأثره في صناعة الفتوى والمفتي في ظل الذكاء الاصطناعي

بحث مقدم إلى مؤتمر

صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي

الذي تقيمه دار الإفتاء المصرية

بقلم

د. عمر نهاد محمود

أستاذ مشارك – جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية

أبوظبي

مقدمة

يُعدّ فقه الافتراض، أو فقه التوقع والترقب والاستشراف، فرعًا أصيلًا في البناء الاجتهادي الإسلامي، تتقاطع فيه الدلالات وتتحد فيه الغايات، إذ يقوم على النظر في المسائل المحتملة الوقوع، مستندًا إلى الأدلة الشرعية والقواعد الأصولية الراسخة، في إطار من الاستنباط المنضبط والتقدير المعتبر. وليس هذا الفقه طارئًا على التراث العلمي، بل هو جزء من العقل الفقهي الذي وُظّف عبر العصور في استباق الأحداث وتوسيع دوائر النظر، بما يُمكّن من الحكم على ما لم يقع، كما حُكم على ما وقع، إذا توفرت شروط إمكانه ومقدماته.

وتتجلّى أهمية الفقه الافتراضي في كونه مكمّلًا لفقه الحكم وفقه الواقع، لا ينفصل عنهما ولا يستغنيان عنه، ففقه الحكم دون فقه الواقع المعيش قد يفضي إلى الانفصال عن حركة الحياة، وفقه الواقع المعيش دون فقه الافتراض يُبقي الفقيه في موقع رد الفعل، بدلًا من موقع التأثير والمبادرة، أما الفقه الافتراضي، فيمثّل الامتداد الطبيعي لفقه الواقع في أبعاده المستقبلية، وليجعل منه مظهرًا من مظاهر اكتمال النظر الفقهي وشموله، ولذا فإن كل افتراض معقول وممكن الوقوع، هو في حقيقته واقعٌ مؤجّل، يحتاج إلى تصور دقيق ومعالجة استباقية.

وقد أدرك الفقهاء قديمًا هذا البعد، فاشتغلوا بمسائل افتراضية كانت في زمانهم من قبيل التمرين العلمي، فأصبحت في أزمنة لاحقة وقائع تحتاج إلى فتوى، وهو ما يؤكد أن الفقه الافتراضي لا يخرج عن مقاصد الشريعة، بل يُفعّل أدواتها، ويمنح أحكامها الحيوية والمرونة والجاهزية، ويقرّب علم أصول الفقه من واقع التطبيق العملي، في زمن تتقدم فيه النظم الإدارية والاقتصادية والتقنية بخطط استشرافية واسعة النطاق.

وفي السياق الأكاديمي، يشكّل هذا النوع من الفقه أداة تعليمية فعالة في صناعة الفتوى وإعداد المفتين، إذ يسهم في تدريب طلاب العلم على طرائق الاجتهاد، وتمرينهم على ضبط القواعد الأصولية من خلال محاكاة النوازل المحتملة، وهو ما يعزز من قدراتهم على التعاطي مع القضايا المعاصرة بمنهجية تجمع بين أصالة التراث وحسّ الواقع وتطلعات المستقبل.

ومع تسارع المتغيرات التقنية والاجتماعية، برزت تحديات غير مسبوقة أمام العقل الفقهي، لا سيما في ميادين العقود الذكية، والتمويل الرقمي، والطب التجديدي، والتجارة الإلكترونية، وغيرها من القضايا التي تفرض اجتهادًا استباقيًّا ينهل من أصول الشريعة، ويتوسّل بأدوات العصر، وهنا تبرز إمكانات الذكاء الاصطناعي بوصفه تقنية واعدة يمكن أن تدعم العقل الفقهي، من خلال تحليل البيانات الضخمة، واستقراء الأنماط، ومعالجة النصوص الفقهية، وتوليد تصوّرات اجتهادية حول المسائل المتوقعة، بما يتيح تقديم حلول فقهية مدروسة قبل حدوث الوقائع.

وقد شهدت بعض المؤسسات العلمية تجارب رائدة في هذا المجال، كدار الإفتاء المصرية، ومركز الفتوى بدولة الإمارات، وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، مما يدل على تحوّل تدريجي نحو توظيف التقنية لخدمة الفتوى، مع الحفاظ على المرجعية الشرعية.

من هنا، جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على أبعاد الفقه الافتراضي، وتستكشف دور الذكاء الاصطناعي في تفعيله وضبطه، سعيًا إلى بناء نموذج تكاملي يثري الاجتهاد الفقهي المعاصر، ويعزّز من فاعلية المفتي في عصر تتزاحم فيه النوازل وتتسارع فيه التحوّلات، دون الإخلال بثوابت الشريعة وميزان المقاصد.

إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى استجلاء مفهوم الفقه الافتراضي، وبيان أبعاده المنهجية، من خلال رصد طبيعة التفاعل بينه وبين تقنيات الذكاء الاصطناعي، واستكشاف مدى تأثير هذا التفاعل في بناء شخصية المفتي المعاصر وتأهيله العلمي، وتنبثق الإشكالية من الحاجة إلى الجمع بين أدوات الإفتاء عبر الوسائل التقنية الحديثة، وبين ضرورة المحافظة على الضوابط الشرعية والمنهجية التي تضبط العملية الاجتهادية.

وتُطرَح في هذا السياق مجموعة من التساؤلات المركزية، من أبرزها:

1. ما هي الآليات المنهجية الكفيلة بتفعيل الفقه الافتراضي في تنمية كفاءات المفتين وتأهيلهم لمواكبة المستجدات؟

2. ما الضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها في إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن عمليات الاستنباط الفقهي؟

3. كيف يمكن تحقيق توازن منهجي بين الإفادة من الأدوات التقنية الحديثة، والحفاظ على استقلالية العقل الفقهي وخصوصيته؟

4. ما أفق المعالجة التي يتوخاها الذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة النماذج الفقهية الافتراضية، وتعزيز قدرتها على الاستشراف والاستيعاب المنهجي؟

الأهداف:

تأصيل مفهوم الفقه الافتراضي شرعيًّا ومنهجيًّا وبيان ضوابطه في التراث الفقهي الإسلامي.

تحليل أثر الفقه الافتراضي في تطوير صناعة الفتوى المعاصرة وتحسين كفاءات المفتين.

استكشاف إمكانيات توظيف الذكاء الاصطناعي في دعم الفقه الافتراضي وتطوير النماذج العملية للتكامل بينهما في صناعة الفتوى.

تقديم توصيات عملية لتطوير المؤسسات الفقهية ومناهج إعداد المفتين في عصر الذكاء الاصطناعي.

المنهج:

اعتمد الباحث منهجية علمية متكاملة تجمع بين المنهج الاستقرائي لتتبع مسائل الفقه الافتراضي، والمنهج التحليلي لتحليل المفهوم والعلاقة بين الفقه الافتراضي والذكاء الاصطناعي، والمنهج الوصفي لدراسة واقع صناعة الفتوى المعاصرة، والمنهج التطبيقي لاستكشاف إمكانيات توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير الممارسة الإفتائية.

الدراسات السابقة

الفقه الافتراضي في مدرسة أبي حنيفة للدكتور عمر نهاد وهو عبارة عن رسالة ماجستير في كلية الإمام الأعظم ببغداد (2006) تناول الكاتب فيها معنى الافتراض وأهميته ومقاصده وما يجوز الافتراض فيه وما لا يجوز وما يستند إليه الافتراض من أصول وقواعد مع نماذج من تطبيقاته الفقهية، تتفق مع هذه الورقة العلمية في مفهوم الافتراض وأهميته مع فرق أن هذا البحث تناول العلاقة المباشرة للتوقع والافتراض وأثره في صناعة الفتوى وكيف يمكن الاستفادة منه في إثراء الفتوى وضبطها في ظل الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي للدكتور عمر شاكر الكبيسي، منشور في المنتدى الإسلامي بالشاقة 2024، تناول البحث تعريف الذكاء الاصطناعي وإمكاناته في المجالات الشرعية مثل الفتوى مؤكدًا على أهمية الإطار الأخلاقي في التعامل مع الذكاء الاصطناعي وضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى وعدم الاعتماد عليه بشكل مطلق، إلا أن هذا البحث تناول ضبط الفتوى وصناعتها من خلال الفقه الافتراضي مع الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الفتوى لكونه يحمل جانبًا من التوقع أيضا من خلال ربط المعلومات المودعة فيه ثم توقع وافتراض الإجابة عن المسائل التي يقدمها المفتي الذكي.

خطة البحث

وسيكون هذا البحث مقسمًا إلى هذه المقدمة ومبحثين:

المبحث الأول: الفقه الافتراضي والذكاء الاصطناعي المفهوم والضوابط.

المطلب الأول: مفهوم الفقه الافتراضي وتأصيله الشرعي.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وصناعة الفتوى المعاصرة: المفهوم والعلاقة والضوابط.

المبحث الثاني: الفقه الافتراضي والذكاء الاصطناعي وأثرهما في تطوير الفتوى والمفتي.

المطلب الأول: تأثير الفقه الافتراضي على تكوين المفتي وتطوير كفاءاته.

المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى والافتراض الفقهي.

ثم الخاتمة

المبحث الأول: الفقه الافتراضي والذكاء الاصطناعي المفهوم والضوابط.

المطلب الأول: مفهوم الفقه الافتراضي وتأصيله الشرعي

أولًا: التعريف بالفقه الافتراضي.

الفقه لغة:- مطلق الفهم ومنه قوله تعالى: {فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثًا} [النساء: 78]. إلا أن مدلولاته متعددة في اللغة، قال ابن القيم: "والفقه أخص من الفهم لأن الفقه هو فهم مراد المتكلم من كلامه وهو قدر زائد على مجرد الفهم مما وضع له اللفظ فهو أخص من الفهم لغةً "[1].

الفقه اصطلاحًا: تعددت تعاريفه كذلك حسب التطور الزمني للفقه، لذا عرفوه: بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية [2]، ويمكن أن نعرفه:- هو معرفة أحكام الحوادث نصًّا أو استنباطًا على مذهب من المذاهب. [3]

الافتراض لغة: مصدر للفعل افترض وهو مزيد، أصله فرض بفتح فسكون وهو التقدير، يقال فرض الأمر إذا قدره وتصوره بعقله وجعل له معالمًا وحدودًا. قال تعالى: {فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ} [البقرة: 237] أي قدرتم. [4]

---

[1]. ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت 1973، 1/ 219.

[2]. جلال الدين المحلي، شرح جمع الجوامع مع حاشية البناني، المطبعة الأميرية، ط2: 1 / 32، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب مع حواشي، التفتازاني، والسيد الشريف الجرجاني والشيخ حسن الهروي ط 1 المطبعة الأميرية، نشر مكتبة الكليات الأزهرية – 1973، 1/ 18.

[3]. د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر – دمشق 1422 هـ = 2002 م، 1/ 31.

[4]. أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة الكويت 1982، ص 498، محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء ط 2، نشر دار النفائس. بيروت 1408 ه، ص 343.

الافتراض الفقهي اصطلاحًا: هو الفتوى في مسائل لم تقع ويفرض وقوعها([5]

أو اجتهاد الفقيه في وضع الحكم الشرعي لمسائل متصورة عقلًا مع إمكانية وقوعها بالتصور العقلي النظري[6].

إذن هو منهج فقهي يُعنى بدراسة الأحكام الشرعية للوقائع والنوازل المحتملة الوقوع، من خلال آليات الاستنباط والتقدير المبنية على الأدلة الشرعية والقواعد الأصولية المعتبرة، بقصد الإعداد المسبق للحلول الشرعية قبل وقوع هذه المسائل.

التأصيل الشرعي للفقه الافتراضي

إن تتبع أصول الافتراض الفقهي يكشف عن جذور راسخة لهذا المنهج في النصوص القرآنية والنبوية كأسلوب للإقناع والإعداد الوقائي. وقد استخدمه الصحابة لمواجهة النوازل، بينما استفاض فيه فقهاء مدرسة الرأي وعلى رأسهم أبو حنيفة لتمرين الطلاب وتحقيق المناط، والاستشراف للمستقبل، ثم شاع لدى المدارس الفقهية كافة.

أولًا: الافتراض في القرآن الكريم.

استُخدم الافتراض في القرآن كأسلوب للإقناع والتعليم، وضرب الأمثلة، ووضع الأحكام الوقائية والخطط المستقبلية. كما جاء في قوله تعالى: {سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ} [البقرة: 142]. وذلك تعليمًا للرسول صلى الله عليه وسلم وترشيدًا له ليستعد لمواجهة الاتهامات والطعون،

[5]. محمد أبي زهرة، أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، ط 1، ص: 229.

[6]. د. عمر نهاد، الفقه الافتراضي، دار البشائر– بيروت، 2014، ص39.

وقد أخبر الله سبحانه بذلك قبل وقوعه بدليل السين المستقبلية، وفوائده: الأول: تقليل الأذى عند سماعه من القائلين، والثاني: إعداد الجواب مسبقًا فيكون حاضرًا عند الحاجة.[7]

وقال النسفي رحمه الله: وفائدة الإخبار بقولهم قبل وقوعه توطين النفس إذ المفاجأة بالمكروه أشد، وإعداد الجواب قبل الحاجة إليه أقطع للخصم، فقبل الرمي يراش السهم [8].

ثانيًا: الافتراض في السنة النبوية

لم يقتصر أسلوب الافتراض على السنة النبوية المطهرة، بل إننا نجد في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم نماذج متعددة لهذا الأسلوب. فقد استخدمه النبي صلى الله عليه وسلم في تشريع أحكام استباقية للحوادث المستقبلية وبيان كيفية التعامل معها، كما في حديث حذيفة عن الفتن المستقبلية وكيفية التعامل معها، حيث سأل عن الشر مخافة أن يدركه، فأرشده النبي صلى الله عليه وسلم للتعامل مع كل مرحلة[9]، وهنا نجد أهمية استخدم النبي صلى الله عليه وسلم الافتراض للتعليم وتوضيح الأحكام، مفسحًا المجال للأسئلة المستقبلية ليتعلم الناس كيفية التعامل مع الأحداث المقبلة، خاصة في الفتن كما في حديث حذيفة.

رغم وجود الافتراض منذ عصر الرسالة – كما يدل عليه نهي ابن عمر رضي الله عنهما عن السؤال عما لم يقع[10]، إلا أنه لم يكن شائعًا في البداية بسبب انشغال الصحابة بالمستجدات الفقهية الواقعة في الدولة

---

[7] انظر: فخرالدين الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1999، 4/ 79.

[8] عبد الله بن أحمد النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، دار الكتاب العربي – بيروت، 1/ 79.

[9] الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ط1، 1987، كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة. برقم (6557)، 3 / 1319.

[10] الحجوي، الفكر السامي، دار الكتب العلمية، 1995 م، 1/ 419.

الفتية، وبعد استقرار الاجتهاد واتضاح معالمه، اتجه علماء الصحابة لاستعمال الافتراض، ومن شواهد ذلك:

- سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه: "لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه"[11].

- سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: في قضية القتل الجماعي: "لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم"[12].

ثالثًا: العصر الذهبي الفقهي

اختلفت مسالك الفقهاء في الاستنباط الفقهي، فأولى أهل الرأي وعلى رأسهم الحنفية الاعتبار لمقتضيات الاجتهاد الزماني والمكاني، مُستخدمين منهج التعليل والقياس والإكثار منهما؛ لاستخراج الحكم الشرعية وتخريج الفروع على أصولها، وقد استدعى هذا المنهج الاستقرائي والاستنباطي افتراض المسائل وتقدير الوقائع المحتملة، وحين استبان للفقهاء أهمية الافتراض نحو منحى مدرسة أبي حنيفة، فأخذت بقية المدارس المنهج التقديري في استنباطاتها ومناظراتها. "ولقد سلك الفقهاء من بعد أبي حنيفة مسلك الفرض والتقدير وإن اختلفوا في المقدار، فالليث والشافعي وغيرهم من الفقهاء كانوا يفرضون مسائل أحيانًا يفتون فيها، وكان في ذلك نمو عظيم للفقه والاستنباط ومعرفة أحكام الواقعات والنوازل قبل وقوعها"[13].

---

[11] البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن الرسول برقم (6741)، 16/ 2657.

[12] البخاري، كتاب الديات، باب أصاب القوم رجل هل يعاقب أو يتقص منهم: 6/ 2527.

[13] محمد أبو زهرة، أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه الفقهية، طبع دار الفكر العربي، مصر، ص203.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وصناعة الفتوى المعاصرة: المفهوم والعلاقة والضوابط.

الفقه الإسلامي عبر تاريخه الطويل كان في تفاعل مستمر مع الأدوات المتاحة في كل عصر، سواء في تدوين الفتاوى أو تصنيف العلوم أو تطوير آليات تحليل النصوص[14]، يتناول هذا المطلب العلاقة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي المعاصرة وصناعة الفتوى الشرعية، استنادًا إلى تقرير المؤشر العالمي للفتوى الذي أظهر اتفاق 85٪ من الفتاوى على مشروعية الذكاء الاصطناعي[15].

أولًا: الإطار المفاهيمي والتعريفات

تعريف الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو أحد فروع علم الحاسوب، ومعناه أن يقوم الحاسب بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري [16].

ويتكون من مفردين الأول: الذكاء: وهو سرعة الإدراك وحدة الفهم([17])، والثاني: صناعي: من صنعه يصنعه وصنع عمله، وهو العلم المتعلق بكيفية العمل[18].

---

[14]. انظر: مصطفى أحمد الزرقا، "المدخل الفقهي العام"، ط3، دار القلم، دمشق، 1998م، ج1، ص45.

[15]. المؤشر العالمي للفتوى، "تقرير الذكاء الاصطناعي وأثره في خدمة المجال الديني وصناعة الفتوى"، دار الإفتاء المصرية، القاهرة، 2025م.

[16]. راسل، ستيوارت، نورفيج، بيتر، "الذكاء الاصطناعي: منهج حديث"، ترجمة فريق الترجمة العلمية، دار الفاروق للنشر، القاهرة، 2020م، ص23.

[17]. المناوي، زين الدين محمد، التوقيف على مهمات التعريف، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1990، ص171.

[18]. الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1983، ص134.

وأما تعريفه مركبًا فهو: مزج من العلوم والتكنولوجيا ويدخل فيه علم الحاسب وعلم النفس وعلم اللسانيات وعلم الهندسة وغيرها([19])، أو: قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح والتعلم من هذه البيانات، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن[20].

أما الفتوى فهي اسم مصدر من أفتاه في الأمر، إذا أبانه، ونعني بها: الإجابة على ما يشك فيه ([21])، وفي اصطلاح الفقهاء والأصوليين فهي تبيين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه([22])، والمفتي هو البالغ ذروة الدرجة، الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال، عارفًا بوجوه التعليل بصيرًا بمعرفة الأشباه والنظائر ويشفع المنقول بالمعقول، والمعقول بالمنقول[23].

وبهذا المعنى تكون الفتوى صناعة، يقول الشيخ عبدالله بن بيه:

"ووجه كون الفتوى صناعة أن المفتي عندما ترد إليه نازلة يقلب النظر أولا في الواقع وهو حقيقة الأمر المستفتى فيه إن كان عقدًا من العقود المستجدة كيف نشأ وما هي عناصره المكونة له، كعقود التأمين والإيجار المنتهي بالتمليك مثلا والديون المترتبة في الذمة في حالة التضخم فبعد تشخيص العقد وما يتضمنه عندئذ يبحث عن الحكم الشرعي الذي ينطبق على العقد إن كان بسيطًا وعلى أجزائه إن كان

---

[19]. عمر عبد المجيد مصبح، توظيف خوارزميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية، المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، المجلد العاشر_ العدد الأول 2021، ص238.

[20]. ماجد المليحاني، بدون تعقيد "الذكاء الاصطناعي ما هو؟ ولماذا؟"، موقع عطاء الإلكتروني، 28/ 8/ 2021.

[21]. انظر: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مادة "فتي" 39/ 211.

[22]. انظر: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، شرح المنتهى، عالم الكتب، 1993، 3/ 456.

[23]. انظر: أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار، دار الغرب الإسلامي، 1990، 6/ 337.

مركبًا، مستعرضًا الأدلة على الترتيب من نصوص وظواهر إن وجدت وإلا فاجتهاد بالرأي من قياس بشروطه واستصلاح واستحسان إنها عملية مركبة وتعمل وصنعة بالمعنى الآنف"[24].

ولما كانت صناعة الفتوى عملية تفاعلية مركبة تتطلب مهارات متخصصة في التشخيص والتكييف والاستنباط، وتستدعي دمج معارف متنوعة من العلوم الشرعية والواقعية من بينها الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي واعتباره في صناعة الفتوى

يُعد السؤال حول إمكانية استفادة الفتوى من الذكاء الاصطناعي من الأسئلة المستجدة التي تستدعي نظرة متوازنة بعيدًا عن الأحكام المطلقة بالقبول أو الرفض، ذلك أن الفتوى -من حيث طبيعتها المعرفية- ليست مجرد صناعة آلية يمكن فصلها عن محيطها الفقهي والتاريخي، وإنما هي عملية اجتهادية حية تعتمد على منظومة متكاملة من الأدوات والمعطيات التي تتراوح بين الثوابت الشرعية والمتغيرات الزمنية والمكانية.

وتنحصر الإشكالية المحورية في تحديد وظيفة الذكاء الاصطناعي ضمن العملية الإفتائية وفق نموذجين:

النموذج الأول: استخدامه كأداة مساندة تعين الفقيه على أداء مهمته الاجتهادية، وهو أمر مقبول شرعيًّا ومنهجيًّا.

النموذج الثاني: تحويله إلى مفتٍ مستقل يصدر الأحكام الشرعية بديلًا عن الفقيه الإنسان، وهو ما يثير إشكالية منهجية جوهرية.

[24] عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى، نشر مركز الموطأ بأبوظبي، 2018، ص22.

ثانيًا: التمييز المنهجي بين مكونات الفتوى وأدواتها

1. عناصر الفتوى، وتشمل الأركان الأساسية التي لا تقوم الفتوى إلا بها:

أ. المفتي: الذي يحقق مناط المسألة ويمارس الاجتهاد ويوازن بين الأدلة والمقاصد ويصدر الحكم.

ب. المستفتي: الذي يتلقى الفتوى، وحالته الخاصة قد تؤثر في الحكم نفسه، وهو عنصر متغير لا يمكن التعامل معه بآلية ثابتة[25].

ج. الحكم الشرعي: الذي هو نتيجة عملية الاجتهاد وليس مجرد استدعاء لفتاوى سابقة.

2. الوسائل المساعدة في صناعة الفتوى: وهي الأدوات التي تساعد على تحقيق الفتوى دون أن تشكل جوهرها: كقواعد البيانات الفقهية وتقنيات تحليل النصوص، ويعد الذكاء الاصطناعي كأداة لتنظيم المعطيات الفقهية.

ثالثًا: الواقع المعاصر والتطبيقات

استخدام علماء الشريعة تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية أقل بكثير مقارنة بأصحاب التخصصات العلمية الأخرى، وقبل الحديث عن المفتي الافتراضي نستعرض بشكل موجز تطبيق الذكاء في مجالي: القضاء والطب.

أ. القاضي الافتراضي: فالقاضي الروبوت يستطيع تحليل النصوص القانونية ومراجعة السوابق القضائية والتنبؤ بالأحكام المحتملة، وقد أثبتت الدراسات قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على التنبؤ

[25]. ابن القيم الجوزية، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الدمام، 2002م، ج4، ص157.

بنتائج القضايا بدقة تصل إلى 86٪ دون النظر في وقائع القضية، كما يمكن أن يكون أكثر حيادية وموضوعية من القاضي البشري[26]، لكن العدالة ليست مقتصرة على تطبيق القوانين بحرفيتها، بل في روح القانون وملابساته التي تقدر ظروف الجاني والمجني عليه وأخذ الأبعاد الاجتماعية والنفسية في الاعتبار.

ب. الطبيب الافتراضي: حيث يمكن للنظام الطبي الذكي أن يشخص الأمراض اعتمادًا على معالجة كميات ضخمة من المعلومات الطبية، وقد أثبتت الدراسات الحديثة تفوق بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي على الممارسين الطبيين في دقة التشخيص، فعلى سبيل المثال فقد حقق نظام Microsoft's MAI-DxO دقة تشخيصية بنسبة 85.5٪ مقارنة بـ 20٪ للأطباء البشريين في الحالات المعقدة([27])، غير أن اتخاذ القرار العلاجي لا يقتصر على التشخيص فحسب، وإنما يستدعي انتقاء الأسلوب العلاجي الملائم لكل حالة بحسب ظروفها الخاصة ومستوى الاستجابة الجسدية والحالة النفسية والتأثيرات الجانبية المحتملة".

صناعة الفتوى والمفتي الافتراضي

لا شك أن المثالين السابقين يدللان على أهمية دمج الذكاء الاصطناعي مع الطب/ التعليم الطبي، وفي الجانب القضائي وأن هذا الدمج يشهد توسعًا مطردًا، أما في مسألة الفتوى فالأمر مختلف نوعًا ما، فالفتوى صناعة مركبة فهي إضافة لكونها تعمل على استنباط الحكم الشرعي، فإنها بذات الوقت عملية

[26] Foley & Lardner LLP. "Using AI to Predict How Judges Will Rule." Legal Technology Report. 2023.

Sourdin T. "Judge v robot? Artificial intelligence and judicial decision-making." Judicial Commission of NSW. 2018.

[27]. 2025 .Microsoft AI. "The Path to Medical Superintelligence." Microsoft AI Blog.

تفاعلية بين النصوص الشرعية وحال المستفتي والمقاصد الشرعية والمآلات المستقبلية للحكم، وبذلك لا تكون الفتوى مجرد "إجابة تقنية" تُستخرج بناءً على قاعدة بيانات، بل هي فقه نفس وحس مقاصدي لا يمكن محاكاته رقميًّا[28].

لذلك فإن الحدود الجوهرية غير القابلة للمحاكاة الرقمية هي:

أ. معرفة حال المستفتي

يكمن التحدي الأساسي في عجز التقنيات عن معرفة الحالة النفسية والاجتماعية للمستفتي من خلال تحليل السياق اللغوي والنفسي والزماني والمكاني والضيق والسعة والضعف والقوة للسؤال[29].

ب. تحقيق المناط والقصود

وثمة قصور أعمق يكمن في افتقار الذكاء الاصطناعي إلى الملكة المقاصدية الراسخة، التي لا تتأتى إلا لعقل اجتهادي نضج بالعلم والتجربة، عقل قادر على تنزيل الأحكام الشرعية على أرض الواقع مع استبصار عميق بمآلاتها.

فليس التحدي الحقيقي مجرد استحضار القواعد الفقهية، وإنما في فن تطبيقها على النوازل المعقدة، ومعرفة اللحظة المناسبة لإعمالها أو إيقافها حفاظًا على المصالح العليا.

---

[28]. انظر: د. يوف حميتو، مقال بعنوان: كيف يمكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، مجلة أنفاس بريس، الثلاثاء 11 فبراير 2025.

[29]. انظر: د. المهدي محمد الحرازي، صناعة المفتي2 "حال المستفتي وأثرها على الفتوى"، دار البشائر 2019، ص110.

إضافة لافتقار المفتي الافتراضي إلى التمييز بين المصادر المعتبرة والآراء المرجوحة، وقصوره في استيعاب السياقات المتشابكة التي تستلزم حوارًا مثمرًا مع المستفتي لفهم حقيقة حاله[30].

ويتضح مما سبق أن الذكاء الاصطناعي أداة تطويرية فعالة لمنظومة الفتوى، لكنه عاجز عن الحلول محل العقل الفقهي البشري في العملية الاجتهادية.

والحل الأمثل يكمن في التكامل الوظيفي بين الحكمة الإنسانية والكفاءة التقنية، بحيث يحتفظ الفقيه بمركزية القرار الاجتهادي، ويُوظف الذكاء الاصطناعي كأداة مساندة تعزز دقة العملية الإفتائية ضمن ضوابط شرعية محكمة.

أولًا: معايير ضبط الافتراض الفقهي[31]

من أهم ضوابط الفقه الافتراضي أن تكون المسائل ممكنة الوقوع وإن كانت بعيدة شريطة أن لا تكون مستحيلة، وقد نص ابن القيم رحمه الله أن الافتراض والتقدير مقبول شريطة أن يكون له أصل في التشريع. ([32])، أما المسائل مستحيلة الوقوع: فهي من المغالطات التي نهت الشريعة عن الخوض فيها، ولكن كثير من هذه المسائل قد تصبح ممكنة الوقوع من حيث النتيجة بسبب الذكاء الاصطناعي كما سيأتي ذكره في أثر الذكاء الاصطناعي والفقه الافتراضي في ضبط الفتوى.

[30] مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، "الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء"، جامعة الكويت، العدد 3261، 2024م.

[31]. انظر: أبو زهرة، أبو حنيفة، ص320 د. عمر نهاد، الفقه الافتراضي، ص 233، د. عفاف محمد أحمد بارحمة، "تأصيل الفقه الافتراضي"، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، العدد الثالث والعشرون لسنة 2021م الجزء الأول، ص 639-678.

[32]. انظر: ابن القيم، أعلام الموقعين، 4 / 193.

ثانيًا: معايير ضبط الذكاء الاصطناعي في القضايا الفقهية والافتراضية

أولًا: المسائل الواقعية

النوع الأول: الفتاوى العامة والمحررة

يشمل هذا النوع أحكام العبادات وقواعد المواريث والمسائل العقدية المستقرة التي لا ترتبط بظروف خاصة أو أعراف متغيرة. والحكم الشرعي فيها هو الجواز بضوابط محددة، حيث يُشترط صدور النظام عن جهة علمية موثوقة، وأن يكون المستخدم مؤهلًا لفهم النصوص ودلالاتها.

النوع الثاني: الفتاوى الاجتهادية المعقدة

وهي المسائل المرتبطة بالأعراف والمصالح المتغيرة والنوازل المعاصرة، كمسائل الطلاق والقضايا الاجتماعية التي تتطلب موازنة بين المصالح والمفاسد، وتحتاج اجتهادًا مركبًا من عالم مؤهل.

ثانيًا: المسائل الافتراضية

لا شك أن الاستعانة بالتقنية في الافتراض الفقهي لاستشراف المستقبل ووضع الخطط الوقائية أمر مطلوب كما قال أبو حنيفة رحمه الله: "إنما يُستعد للبلاء قبل نزوله"[33]، خاصة في ظل التطورات المتسارعة في مجالات الطب والقضاء والفضاء والمال والتقنية، بشرط الإشراف العلمي المباشر من المختصين لضمان عدم الخروج عن الأصول الشرعية وإمكانية الوقوع.

[33] انظر: تاريخ بغداد 13 / 348.

ومن ذلك الافتراض عن طريق الذكاء الاصطناعي في المسائل الطبية كافتراض ولادة طفل مريض بفيروس الإيدز من زوجين مصابين، وافتراض تطورات طبية جديدة في مجال الإنجاب كالرحم الاصطناعي والتعديل الوراثي ووضع الأحكام الشرعية لهذه المسائل.

وأيضًا افتراض الذكاء الاصطناعي في مسألة تحديد اتجاه القبلة في ظروف استثنائية كالسفر إلى القطب الجنوبي حيث تتداخل خطوط الطول وتفقد البوصلة دقتها، ثم قام بمعالجة هذه الافتراضات وأنتج حلولًا تقنية تعتمد على الحسابات الفلكية المتقدمة لتحديد الاتجاه الصحيح نحو الكعبة المشرفة، أو في رحلات الفضاء حيث تختل المفاهيم الجغرافية التقليدية فيفترض الذكاء الاصطناعي تحديد جهة الأرض، فإن الحكم الشرعي في الاعتماد على هذه التحديدات الافتراضية المدعومة تقنيًّا هو الجواز، ذلك لأن هامش الخطأ في هذه الافتراضات المحسوبة ضئيل جدًّا مقارنة بالاجتهاد التقليدي، وذلك لأن الشارع اكتفى بالاجتهاد في التحري دون إيجاب الدقة المطلقة، فلا يشترط إصابة عين القبلة [34]، فالاعتماد على الافتراضات التقنية الدقيقة أولى من الوسائل التقليدية وأقرب لتحقيق المقصود الشرعي هنا، أما ما يستحيل وقوعه عقلًا أو افتراض مسائل تجمع بين المتناقضات فلا يجوز التوليد الآلي لهذه المسائل المستحيلة.

أما المسؤولية الشرعية في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي، فتتوزع على ثلاثة مستويات مترابطة:

1. المستوى العلمي: ويقع على عاتق المفتي، بوصفه الجهة المُخوّلة بإصدار الأحكام النهائية، مسؤولية مراجعة المخرجات التي تنتجها الأنظمة الذكية، والتثبّت من موافقتها للأصول الشرعية قبل اعتمادها في الفتوى.

[34] انظر: عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1/ 180.

2. المستوى التقني: ويتعلق بمطوري النظم والباحثين في علوم الحاسوب، حيث تقع عليهم مسؤولية بناء بيئات برمجية موثوقة، تعتمد على بيانات دقيقة ومفلترة، وتكون محصّنة ضد التلاعب أو التحيز البرمجي.

3. المستوى الإشرافي والمؤسسي: وتضطلع به الجهات العلمية والمجامع الفقهية، من خلال وضع الأطر المرجعية والمعايير الأخلاقية، والإشراف على الأداء، وضمان إجراء تقييمات دورية لأنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الإفتاء.

وتأسيسًا على ما سبق: يندب استخدام الذكاء الاصطناعي في مساندة العقل الفقهي بل يعد من الحاجيات المعاصرة، مع التحرز في المسائل التي تستلزم النظر في حال المستفتي كمسائل الطلاق والحدود. أما في الفقه الافتراضي فلا يجوز استعمال الذكاء الاصطناعي لتوليد المسائل المستحيلة والعبثية، إلا أنه يندب الاستعانة به لافتراض المسائل النافعة والاستفادة من الافتراضات الفقهية التراثية لاستخراج أحكام شرعية دقيقة للمسائل المستجدة، وإعطاء أحكام تقريبية للافتراضات الممكنة على أن يقوم المفتي البشري بمراجعتها وتقديمها للاعتماد.

المبحث الثاني: الفقه الافتراضي والذكاء الاصطناعي وأثرهما في تطوير الفتوى والمفتي

المطلب الأول: تأثير الفقه الافتراضي على تكوين المفتي وتطوير كفاءاته.

يُعد الفقه الافتراضي أحد المعالم البارزة في منهجية التكوين العلمي للمفتي، فهو ليس مجرد تمارين ذهنية منقطعة عن الواقع، وإنما منظومة تدريبية متكاملة تستهدف بناء العقل الفقهي وتطوير ملكة الاستنباط.

وتمتد جذور هذا المنهج عميقًا في التراث الفقهي الإسلامي، حيث أدرك شيوخ الفقه منذ أبي حنيفة رحمه الله أن إعداد المجتهد القادر على مواجهة النوازل يتطلب تدريبًا مكثفًا على أنماط متنوعة من المسائل، بما يشمل المسائل المقدرة والوقائع المحتملة، فالفقه الافتراضي بهذا المعنى يشكل مختبرًا علميًّا لاختبار المناهج الأصولية وتطبيق القواعد الفقهية، ووسيلة فعالة لإكساب المفتي المرونة الذهنية في المواقف المعقدة التي تتطلب اجتهادًا دقيقًا ونظرًا مقاصديًّا عميقًا.

أولًا: مقاصد الفقه الافتراضي في صناعة المفتي

1 التأهب للمستقبل وتطوير الاستشراف الفقهي

يُعدّ الاستعداد للوقائع المحتملة من أهم مقاصد الفقه الافتراضي، حيث يوضح الإمام السرخسي هذا المقصد بقوله: "فإن قيل: لِمَ أوردت هذه المسائل المفترضة مع يقين كل عاقل بعدم وقوعها وانتفاء الحاجة إليها؟ أجبنا: لا يمكن للإنسان أن يُلمّ بما يحتاجه إلا بدراسة ما لا يحتاجه، فيغدو الجميع ضروريًّا لهذا السبب، والحكمة تقتضي التهيؤ للمحن قبل حلولها"[35].

[35]. محمد بن سهل السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت 1406 هـ، 30/ 93.

ويُطور الفقه الافتراضي لدى المفتي ما يُمكن تسميته "البصيرة الاستشرافية"، وهي القدرة على توقع المآلات والعواقب المترتبة على الأحكام الشرعية في السياقات المختلفة.

وقد روت لنا كتب التاريخ الفقهي أن "الإمام قتادة بن دعامة السدوسي قدم الكوفة وكان من كبار علماء البصرة فجلس إلى الناس وقد اجتمع له خلق كثير، فقال: والله الذي لا إله إلا هو ما يسألني اليوم أحد عن الحلال والحرام إلا أجبته، فقام إليه الإمام أبو حنيفة وقال: يا أبا الخطاب ما تقول في رجل غاب عن أهله أعواما فظنت امرأته أن زوجها مات فتزوجت ثم رجع زوجها الأول ما تقول في صداقها؟ ثم قال لمن حوله من أصحابه لئن حدث بحديث ليكذبن، ولئن قال برأي نفسه ليخطئن، فقال قتادة: ويحك أوقعت هذه المسألة؟ قال: لا، قال: فلم تسألني عما لم يقع! قال أبو حنيفة: أنا نستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع عرفنا الدخول فيه والخروج منه. قال قتادة: والله لا أحدثكم بشيء عن الحلال والحرام..."[36]

وفي رواية أن أبا حنيفة قال: "ما تقول في امرأة المفقود؟ فقال قول عمر رضي الله عنه تتربص أربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتتزوج، فقال أبو حنيفة: فلو جاء زوجها الأول وقال أتزوجتِ وأنا حيٌّ؟ وقال الثاني: تزوجتني ولكِ زوج؟! أيهما تلاعن؟! فغضب قتادة وقال: لا أجيبكم بشيء"[37].

2. بناء الملكة الاجتهادية وتطوير آليات الاستنباط

يُسهم هذا المنهج في بناء "الملكة الفقهية"، للمفتي فتلك الفروض بمثابة التمارين المدرسية في العصر الحديث فقصد بها التدريب على استخدام القواعد العامة لإخضاع الجزئيات إليها، وكيفية التعامل مع الحالات الاستثنائية والمسائل المركبة، وتُعدّ مختبراً حقيقيًّا لتطوير آليات الاستنباط وصناعة الفتوى

[36]. انظر: تاريخ بغداد 13 / 348، د. مصطفى الشكعة، الإمام الأعظم أبو حنيفة، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1983م ص156.

[37]. انظر: ابن نجيم، الأشباه والنظائر، طبع دار الكتب العلمية، 1985، ص426.

وإدراك تحقق علة الحكم في الواقعة المعينة، وقد سئل الإمام أبو حنيفة رحمه الله يومًا: ما تقول في قدح في بعض جوانبه فضة، أيجوز الشرب فيه؟ فقال: لا بأس، فطلب السائل توضيحًا بمثال يبين فيه كيفية استنباط هذا الحكم ومدى صحته فقال الإمام: ما تقول في رجل مرّ على نهر وقد أصابه العطش وليس معه ما يرفع الماء من النهر ويمكنه أن يغترف بيده فيشرب وفي أصبعه خاتم من فضة فاغترف وشرب وفي يده هذا الخاتم. هل به بأس؟ قيل: لا بأس به. قال: فمه[38].

3. إتقان منهجية القياس وتحقيق المناط.

يمثل منهج الافتراض وأسلوب التوقع والتقدير مختبراً حقيقيًّا لتطبيق تحقيق المناط، وهو إدراك تحقق علة الحكم في الواقعة المعينة. فعندما يتدرب الفقيه على تصوير الحالات المفترضة وتحليل أوصافها وتحديد الأوصاف المؤثرة من الطردية، فإنه يكتسب مهارة عالية في تطبيق هذه المنهجية على النوازل الواقعية.

ويُعدّ أسلوب الافتراض من أجود الأدوات والوسائل لتدريب الفقيه على القياس الفقهي وتحقيق المناط، حيث يتعلم كيفية استخراج العلل وتطبيقها على الحالات المشابهة، وكيفية الانتقال من الأصل المنصوص عليه إلى الفرع المقيس عليه بطريقة منهجية دقيقة. فعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أن أناسًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته وله فيه أجر؟! قال عليه الصلاة والسلام: ((أرأيتم لو وضعها في الحرام، أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر)) [39].

---

[38]. الموفق المكي، مناقب الإمام أبي حنيفة للإمام، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند – حيدر آباد الدكن ط1، 1 / 139.

[39]. الإمام مسلم في كتاب الزكاة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب أن اسم الصدقة يقع على كل نوع معروف برقم (1674)، 2/ 697.

فقد علمهم النبي صلى الله عليه وسلم بأسلوب الافتراض بناءً على القياس ما يترتب على قضاء الشهوة في الحلال، وهو الثواب، وعلى آثار قضاء الشهوة في الحرام وهو الوزر.

4. بناء الحس النقدي وتنمية الذوق المقاصدي

تُطور المسائل الافتراضية لدى المفتي "الحس النقدي" والقدرة على فحص الأدلة واختبار قوتها، وتُعتبر أداة مهمة في الحوار والاستدلال الفقهي. وتُساهم في تنمية "الذوق المقاصدي" لدى المفتي، حيث يكتسب من خلال التدريب على الحالات المفترضة تُعود الفقيه على التفكير المقاصدي والحس النقدي العميق.

1. بناء الثقة العلمية والقدرة التعليمية لطلاب الفتوى.

إن من أجل ثمار الفقه الافتراضي في تكوين المفتي تنمية الثقة العلمية المنضبطة والقدرة التعليمية المتميزة. فدراسة المسائل المفترضة تُكسب الطالب الأدوات المنهجية اللازمة لمواجهة التحديات الفقهية، وتُعدّ وسيلة فعالة لتوضيح الأحكام الشرعية وفهم الحِكم والمقاصد، كما تيسر على الطلاب استيعاب المبادئ الفقهية المجردة وتطبيقها على الواقع.

غير أن هذه المنهجية تؤدي أيضًا وظيفة تربوية مهمة في كشف مستوى الطالب الحقيقي وقياس مدى تأهله للتصدي للإفتاء والتدريس

ولما جلس الإمام أبو يوسف رحمه الله للتدريس مرة من غير إعلام شيخه أبي حنيفة رحمه الله فأراد أبو حنيفة أن يرده إلى مجلسه ليستزيد علمًا وفقهًا ويتمكن أكثر من ملكة الاجتهاد وأن يعرف بأن إمامة الناس لا تكون عن طريق حفظ بعض المسائل أو بعض الكتب فارسل إليه رجلًا يسأله عن مسائل

خمس، أربعة منها كانت افتراضية وهي التي جعلته يؤوب إلى شيخه ويحذره من الإسراع في التصدي للتدريس وتعليم الناس قبل أن يتأهل لذلك والمسائل هي:

ما تقول في قصّار جحد ثوبًا وجاء به مقصورًا بعد ذلك، هل يستحق الأجر أم لا؟ فأجاب أبو يوسف: نعم يستحق. قال السائل: أخطأت، قال: لا، قال السائل أخطأت، ثم قال له إن كانت القصارة قبل الجحود استحق وإلا فلا.

لو أن طيرًا سقط في قدر على النار وفيه لحم ومرق، هل يأكلان أم لا؟ فقال: يؤكل فخطأه، فقال: لا، فخطأه ثم قال: إن كان اللحم مطبوخًا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثًا ويؤكل وترمى المرقة وإلا يرمى الكل.

ج. مسلم له زوجة من أهل الكتاب، فلو ماتت وهي حامل منه في أي المقابر تدفن؟ قال أبو يوسف: في مقابر المسلمين فخطأه، فقال: في مقابر أهل الذمة، فخطأه، فتحير أبو يوسف، فقال الرجل: تدفن في مقابر اليهود ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة لأن الولد في البطن وجهه يكون إلى ظهر أمه.

د. لو أن أم ولد لرجل تزوجت بغير إذن مولاها فمات المولى هل تجب العدة من المولى؟ فقال: تجب، فخطأه، قال: لا، فخطأه، قال الرجل: إن كان الزوج دخل بها لا تجب وإلا وجبت.

وهنا عاد أبو يوسف بعد أن علم تقصيره[40].

فهذه الفرضيات جعلته يدرك قصوره العلمي ليعود إلى حلقة شيخه ولينهل المزيد فكانت خير وسيلة وأذكى أسلوب يرد الطلاب إلى العلم ومعرفة حقه وكيفية الوصول إلى غوره وهذه فائدة المسائل الافتراضية حينما تستخدم في مكانها الصحيح[41].

---

[40]. زين العابدين ابن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية – بيروت 1985، ص425.

[41]. د. عمر نهاد، الفقه الافتراضي، ص138.

المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى والافتراض الفقهي

أولًا: الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى والبحث الفقهي.

تشهد آليات البحث الفقهي المعاصر نقلة نوعية بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي باتت تُعيد تشكيل أساليب التعامل مع التراث الإسلامي وتطوير أدوات صناعة الفتوى. فهذه التقنيات المتقدمة تتيح للباحثين والفقهاء إمكانيات استثنائية لاستكشاف كنوز التراث الفقهي وتحليل مضامينه واستخراج القواعد والضوابط الفقهية بعمق ودقة منهجية لم تكن متاحة من قبل، مما يفتح آفاقًا جديدة لفهم النصوص الشرعية وتطبيق مقاصدها على واقع المسلمين المعاصر وتيسير الوصول إلى الأحكام الشرعية المعاصرة بدقة وكفاءة، وهذا يستدعي من فقهاء الشريعة الإلمام بهذه التقنيات والاستفادة من إمكانياتها[42]، مع الالتزام الكامل بالضوابط المنهجية والشرعية اللازمة، والتي سبق الحديث عنها في المبحث الأول.

التطبيقات العملية الرائدة

1_ خدمة التراث الفقهي.

يوظف الذكاء الاصطناعي قدرات تحليلية فائقة لدراسة التراث الفقهي الإسلامي، حيث يقوم بتحليل عشرات الآلاف من الفتاوى التاريخية لاستخراج الأنماط التطويرية في الأحكام الشرعية. فعلى سبيل المثال، يمكن للنظام تتبع تطور أحكام التجارة الإلكترونية من خلال دراسة فتاوى البيوع التقليدية وأحكام الغرر والجهالة عبر المذاهب الأربعة، ثم ربطها بالمستجدات الرقمية المعاصرة كالتسوق عبر المنصات الإلكترونية والدفع الرقمي.

---

[42]. حمزة زحالي، ترشيد توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة فقه المعاملات المالية، 2003-zahali.hamza@cu-tipaza.dz

كما يتيح النظام إجراء بحوث مقارنة شاملة، كدراسة موقف الفقهاء من المسائل الطبية المستجدة من خلال تحليل فتاوى الأطباء المسلمين التاريخية في مسائل التداوي، وربطها بالتطورات الطبية الحديثة مثل الطب التجديدي والعلاج الجيني والذكاء الاصطناعي في التشخيص.

2_ تكييف النوازل المعاصرة والاستدلال التقني

تبرز قوة الذكاء الاصطناعي في مساعدة الفقهاء على تكييف النوازل المعقدة من خلال ربطها بالأصول الشرعية ذات الصلة. فعند دراسة مسائل التمويل الجماعي، حيث يقوم النظام بتحليل طبيعة هذه المعاملة وربطها بأحكام الشركات والمضاربة والقراض في الفقه الإسلامي، مع مراعاة عناصر الغرر والمخاطرة المالية.

أما في مجال العقود الذكية فالذكاء الاصطناعي يكون أداة مساعدة في تحليل آلية عملها التلقائي وربطها بشروط صحة العقود في الفقه الإسلامي، مثل الإيجاب والقبول والأهلية، مع دراسة مدى توافقها مع قواعد العدالة التعاقدية ومنع الغرر. كما يسهم في تكييف مسائل الرموز غير القابلة للاستبدال من خلال دراسة طبيعتها الرقمية وربطها بأحكام بيع المعدوم والحقوق المعنوية.

التجارب المؤسسية الرائدة

التجربة المصرية المتطورة:

طورت دار الإفتاء المصرية منظومة متكاملة تشمل "مرصد الفتاوى التكفيرية والمتطرفة" الذي يوظف الذكاء الاصطناعي لتحليل المحتوى المتطرف وتفنيده شرعيًّا، كما أنشأت قاعدة بيانات ذكية تربط بين الاستفتاءات المعاصرة والتراث الفقهي.

التجربة الإماراتية الرائدة:

تصدرت دولة الإمارات في تطوير "مساعد الإفتاء الذكي" الذي يساعد في تحليل النوازل المصرفية المعقدة مثل التمويل الإسلامي للمشاريع الناشئة ومنتجات التقنية المالية، كما طورت أنظمة ذكية لتحليل مسائل الزكاة في الاستثمارات الحديثة مثل صناديق الاستثمار المتداولة والعقارات الرقمية.

التجربة السعودية المبتكرة:

أطلقت المملكة العربية السعودية مشاريع لتوظيف الذكاء الاصطناعي في دراسة مسائل الحج والعمرة الرقمية، وتطوير حلول فقهية للمنصات الذكية لإدارة المناسك، بالإضافة إلى تحليل مسائل الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية من منظور شرعي.

وبذلك تسهم هذه التطورات التقنية في تعزيز منهجية الإفتاء المعاصر وضمان شموليته ودقته، مما يخدم المقصد الأسمى للشريعة في إرشاد المسلمين إلى الأحكام الصحيحة المواكبة لمستجدات العصر ومتطلبات الحياة الرقمية المعاصرة.

ثانيًا: يُسهم الذكاء الاصطناعي في ضبط عملية الاستنباط الفقهي الافتراضي حيث يكون أداة استكشافية قبل وقوع الحوادث، كما يساهم في توضيح كثير من المسائل الافتراضية التي تبدو مستحيلة بادئ الأمر.

فمن الناحية الاستكشافية فإن الفقيه في صناعته للفتوى والاستنباط الفقهي بناءً على فلسفة الافتراض يبني على الأحداث والنتائج المستقبلية من باب الظن الراجح، مثل: العمل بقرائن الأحوال، والاستدلال بالأمور الظاهرة على ما خفي، وتتبع السنن الكونية، مراعاة المتغيرات، فإذا أرادوا رسم مشهد مستقبلي معين، حددوا المتغيرات الواردة في كل مشهد، ثم وضعوا الاحتمالات الممكنة، ووضعوا حًّلا فقهيًّا لكل مشهد. مثال ذلك: ما ذكروه في ميراث الحمل، وأنه إذا مات شخص عن حمل

هو ولد للميت، فإنه يحتمل أن يكون ذكرًا أو أنثى أو توأمًا، فيضعون حكمًا مناسبًا لكل احتمال. واليوم قد يحل التطور التقني في مجالات الطب وآلياته في وقت قياسي وبشكل دقيق معرفة كثير من هذه الأسئلة.

أما في إيضاح بعض المسائل الافتراضية التي تبدو مستحيلة شكلًا: فإن الفقه الافتراضي يُظهر بُعد النظر فيها ويستكشف إمكانية وقوعها عدمه إضافة للتكامل بين الافتراض والتقنية وهذه بعض النماذج الفقهية:

المسألة الأولى: افتراض الحنفية مثلًا من أن الرجل إذا عقد على امرأة وهو بأقصى المشرق وهي بأقصى المغرب ثم جاءت بولد، فإن الولد ينسب إليه، احتجاجًا بالحديث الصحيح: ((الولد للفراش))[43]. وهذه مسألة بدت مستحيلة في الماضي مما أدى إلى مخالفة الفقهاء لأبي حنيفة، لكنها أصبحت في عصر الذكاء الاصطناعي ممكنة الوقوع بل قد وقعت فعلًا عن طريق التلقيح الصناعي والتقدم الهائل في التقنيات الطبية.

وأصبح التلقيح الصناعي[44] مستعملًا في مثل هذه الحال كانشغال رجال الأعمال في الغرب عن أهليهم في الشرق لا سيما وأنه هناك مادة تحفظ المني إلى وقت طويل (مادة النتروجين السائل) أو بالنسبة للسجناء في السجون وهم يريدون الإنجاب ولا يمكن الالتقاء بأزواجهم، وكذلك المجبوب الذي يعجز عن الجماع.

---

[43] انظر: أبو زيد عبد الله بن عمر الدبوسي، تأسيس النظر، ومكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، بتحقيق مصطفى محمد القباني، ص123.

[44]. التلقيح الصناعي: هو أخذ السائل المنوي حارًّا غير بارد وزرقه في فوهة عنق الرحم في يوم خروج البييضة من المبيض. انظر: أطفال تحت الطلب للدكتور صبري القباني، نشر دار العلم للملايين، ط15–بيروت، ص274.

وقال ابن عابدين: "لو جاءت امرأة المجبوب بولد، ولم تعلم بجبه –أي وقت العقد– فادعاه ثبت نسبه لإنزاله بالسحق" ([45]). وكذلك عن طريق التلقيح الصناعي وقد اتفق الفقهاء على ثبوت النسب في قضية التلقيح الصناعي ما دام الماء من الزوج وخالف من لا يعتد بخلافه إلا أن يؤتى بماء رجل أجنبي عن المرأة فهذا حرام بالاتفاق[46].

المسألة الثانية: "لو وطئ الخنثى نفسه فولد، هل يرث ولده بالأبوة أو الأمومة أو بهما معًا؟"[47].

هذا الافتراض مستحيل علميًّا لعدم إمكانية وجود حيوانات منوية وبويضة في الكائن البشري الواحد، لأن الهرمون المسؤول عن تكوين البويضة في المرأة (Estrogcn) يلغي عمل هرمون الرجولة لدى الذكر (Testrogen) أي، أن عمل كل واحد منهما يلغي عمل الآخر([48]). ورغم كون المسألة مستحيلة شكلًا وظاهرًا، إلا أنها من حيث النتيجة قد تكون ممكنة مستقبلًا من خلال تقنيات الاستنساخ البشري، لكن الكيفية المفترضة تبقى مستحيلة.

المسألة الثالثة: حين قال رجل: "يا أبا حنيفة متى يحرم الطعام على الصائم؟ فقال: إذا طلع الفجر، فقال السائل مفترضًا: فإن طلع نصف الليل –أي لم يطلع الفجر–، فقال له أبو حنيفة: قم يا أعرج"[49].

---

[45]. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين: 3/ 495.

[46]. د. عبد الملك السعدي، العلاقات الجنسية غير الشرعية وعقوبتها في الشريعة والقانون، طبع دار الأنبار، ط3، 1989 م، 1/ 104.

[47]. الحجوي، الفكر السامي، 1/ 423.

[48]. المرجع الإنكليزي Gynaecology by ten techers

Eedited by Ash Monga 18 th edition

[49]. أبو بكر بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية – بيروت، 13/ 352.

فمثل هذه الافتراضات البعيدة التي تنافي العقل سابقًا ردها أبو حنيفة، لكن هذا الافتراض الذي بدا مستحيلًا واستهجنه أبو حنيفة كان واقعًا يسأل عنه الناس اليوم في بعض الأماكن في هذه المعمورة، ففي أيسلندا تغرب الشمس عند منتصف الليل، وتشرق بعد غروبها بساعتين فقط خلال ذروة الصيف.

وهذه المناطق القطبية توجد فيها ظاهرة "شمس منتصف الليل" و"الليل القطبي"، ويتم حساب الوقت والتفرقة بين الليل والنهار بطرق مختلفة عن المناطق الأخرى. بدلًا من حساب الوقت بالساعات التقليدية (24 ساعة)، يتم حسابه بالدورات التي تعادل 24 ساعة، حيث قد تستمر الشمس في الظهور لعدة أشهر متتالية (شمس منتصف الليل) أو العكس، حيث لا تشرق الشمس لفترة طويلة (ليل قطبي)[50].

وهنا يجب مراعاة للتوقيت المحلي طالما هناك ليل يمكن تمييزه عن النهار، أن يقدروا لها أوقاتها، ويحددوها معتمدين في ذلك على أقرب بلاد إليهم تتمايز فيها أوقات الصلوات المفروضة بعضها من بعض، كما نص النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن الدجال ((اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ)) ([51])، واليوم التقدير من خلال الآلات الرقمية التي تسهل هذه العملية.

ومن خلال هذا الافتراض ضبطنا الاستنباط الفقهي وصناعة الفتوى المعاصرة في قضايا مستجدة بالاستناد إلى الذكاء الصناعي والتقنيات الحديثة.

أهم النماذج التطبيقية المقترحة لتفعيل الفقه الافتراضي والذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى.

1. منصة الفتوى الذكية المتدرجة

---

[50]. الموسوعة العربية العالمية، الرياض – ط2، 1999، 14/ 264.

[51] مسلم، صحيح مسلم، عن النواس بن سمعان في حديث طويل – كتاب الفتن – باب فتنة الدجال برقم (5228). والإمام الترمذي، سنن الترمذي، كتاب ما ورد في الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – باب ما جاء فيه فتنة الدجال رقم (2166).

نظام تصفية ذكي يتولى الفتاوى العامة تلقائيًا، ويحيل المسائل المعقدة للمفتي البشري، مع آلية تصنيف حسب درجة التعقيد والحاجة للاجتهاد.

2. مختبر الافتراض الفقهي الرقمي

منصة تدريبية تحاكي المسائل الافتراضية التراثية وتطور سيناريوهات مستقبلية، لتأهيل المفتين على التعامل مع النوازل المعقدة والمسائل المحتملة.

3. محرك البحث الفقهي الذكي

أداة تحليل متقدمة تستخرج الأحكام من التراث الفقهي وتربطها بالنوازل المعاصرة، مع مقارنة مذهبية وتحديث مستمر للفتاوى الجديدة.

4. مرصد النوازل المستقبلية

نظام استشرافي يرصد التطورات التقنية والطبية والمالية، ويضع تصورات استباقية للمسائل الفقهية المحتملة مع حلول وقائية.

5. منهج التدريب المدمج للمفتين

برنامج تعليمي تفاعلي يجمع بين المحاكاة الرقمية والحالات الافتراضية، مع قياس المهارات والتطوير المستمر لقدرات المفتين في عصر الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى نتائج مهمة تؤكد الدور المحوري للفقه الافتراضي في صناعة الفتوى وإعداد المفتين، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: أهم النتائج

توصل هذا البحث إلى النتائج التالية:

1. تبيّن أن الفقه الافتراضي يُعد امتدادًا أصيلًا للعقل الفقهي الإسلامي، القائم على الربط المتكامل بين معطيات التراث، ومتغيرات الواقع، وتطلعات الاستشراف المستقبلي.
2. يسهم الفقه الافتراضي في تعزيز كفاءة المفتي من خلال تنمية قدرته على تصور النوازل المحتملة، واستبصار الآثار المستقبلية للأحكام، بما يدعم فقه المآلات.
3. أظهرت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يُمثل أداة تطوير فعّالة في خدمة الاجتهاد الفقهي، وذلك عبر قدرته على تحليل كميات ضخمة من البيانات الفقهية وتصنيفها وإظهار العلاقات بينها.
4. أكدت النتائج أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي كوسيلة داعمة لعملية الإفتاء، مع ضرورة التأكيد على أن إصدار الحكم الشرعي يظل حكرًا على الفقيه؛ لما يتطلبه من فقه بالنص، وفقه بالمستفتِي، وتحقيق دقيق للمناط.
5. يُسهم الذكاء الاصطناعي في ضبط بناء المسائل الفقهية الافتراضية، من خلال تحليل إمكانية تحققها الواقعي، وتمييز ما هو محتمل الوقوع منها عما هو بعيد أو متعذّر.

6. خلصت الدراسة إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، ولا سيما الفتوى الافتراضية، يدخل في دائرة الحاجات الملحّة التي يقرّها الاجتهاد المعاصر، بشرط التمييز بين الفتاوى العامة التي يمكن أتمتتها جزئيًّا، وبين الفتاوى الاجتهادية الدقيقة التي لا يُستغنى فيها عن النظر البشري العميق.

ثانيًا: التوصيات

أولًا: على المستوى التعليمي والتأهيلي:

1. توصي الدراسة بدمج مقررات الفقه الافتراضي ضمن المناهج الأكاديمية في كليات الشريعة ومعاهد إعداد المفتين، بما يعزز من تكوين ملكة الاستشراف الاجتهادي لدى طلاب العلم.

2. ضرورة تأهيل طلبة الفقه الشرعي على مهارات التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتوظيفها في عمليات البحث الفقهي، وتحليل النوازل، وبناء الفتوى المعاصرة.

3. إنشاء مراكز تدريبية وبحثية متخصصة في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة المفتي البشري وتطوير أدوات الفتوى الافتراضية، مع التأكيد على ضبط المحتوى الفقهي وفق المعايير الشرعية.

ثانيًا: على المستوى المؤسسي والإداري:

4. دعوة دور الإفتاء والمجامع الفقهية إلى إنشاء وحدات داخلية متخصصة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في دراسة القضايا المستقبلية، وصياغة حلول فقهية استباقية تراعي المآلات والمتغيرات.

5. تنظيم مؤتمرات علمية وورش عمل دورية تجمع المختصين في الفقه والتقنية، لتبادل الخبرات وتطوير النماذج الاجتهادية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

6. العمل على بناء قواعد بيانات رقمية للمسائل الافتراضية المستنبطة من التراث الفقهي، وربطها بخوارزميات تحليل متقدمة تساعد في تصنيفها واستدعائها عند الحاجة.

ثالثًا: على المستوى التقني والتطبيقي:

7. تشجيع تطوير تطبيقات ذكية مخصصة للإفتاء، تراعي الضوابط الشرعية، وتعمل تحت إشراف فقهي مباشر، مع إمكانية استخدامها كوسائل مساعدة للمفتي في استحضار الأدلة وترتيب المسائل.

8. التأكيد على ضرورة وضع معايير دقيقة لضبط جودة المحتوى الفقهي في المنصات الرقمية، ومنع توليد مسائل افتراضية لا سند لها في الواقع المعيش، أو هي مما يخالف أصول الفقه ومقاصده.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع العربية

- إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة بيروت.
- ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الدمام، 2002م.
- ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت 1973.
- ابن عابدين، رد المحتار: 3/ 495.
- ابن عبد البر، الكافي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1407.
- ابن قدامة المقدسي، المغني، بيروت.
- ابن نجيم، الأشباه والنظائر، طبع دار الكتب العلمية، 1985.
- أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة الكويت 1982.
- أبو بكر بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية – بيروت.
- أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار، دار الغرب الإسلامي، 1990.
- الإمام أبو يوسف، الخراج، المطبعة السلفية، 1352هـ..
- البخاري، صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ط1، 1987.
- الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1983.

- جلال الدين المحلي، شرح جمع الجوامع مع حاشية البناني، المطبعة الأميرية، ط2.
- الحجوي الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، 1995م.
- راسل، ستيوارت، نورفيج، بيتر، "الذكاء الاصطناعي: منهج حديث"، ترجمة فريق الترجمة العلمية، دار الفاروق للنشر، القاهرة، 2020م.
- زين العابدين ابن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية – بيروت 1985.
- صبري القباني، أطفال تحت الطلب، نشر دار العلم للملايين، ط15-بيروت.
- عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- عبد الله الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق محمد نوري دار الحديث للنشر.
- عبد الله بن أحمد النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، دار الكتاب العربي – بيروت.
- عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى، نشر مركز الموطأ بأبوظبي، 2018.
- عبد الله بن محمد المقري، القواعد، تحقيق دراسة أحمد حميد، إصدار مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة.
- عبد الملك السعدي، العلاقات الجنسية غير الشرعية وعقوبتها في الشريعة والقانون، طبع دار الأنبار، ط3، 1989م.

- عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، شرح العضد مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب مع حواشي، التفتازاني، والسيد الشريف الجرجاني والشيخ حسن الهروي ط1 المطبعة الأميرية، نشر مكتبة الكليات الأزهرية – 1973.

- عفاف محمد أحمد بارحمة، "تأصيل الفقه الافتراضي"، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، العدد الثالث والعشرون لسنة 2021م الجزء الأول.

- علي بن بكر الهيثمي، مجمع الزوائد، دار الكتاب العربي، بيروت 1407هـ.

- عمر بن الملقن، خلاصة البدر المنير، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1410هـ.

- عمر عبد المجيد مصبح، توظيف خوارزميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية، المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، المجلد العاشر _ العدد الأول 2021.

- عمر نهاد، الفقه الافتراضي في مدرسة أبي حنيفة، دار البشائر_ بيروت، 2014.

- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1999.

- الفخر الرازي، مناقب الشافعي، مكتبة الكليات الأزهرية.

- ماجد المليحاني، بدون تعقيد "الذكاء الاصطناعي ما هو؟ ولماذا؟"، موقع عطاء الإلكتروني، 28/ 8/ 2021.

- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، "الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء"، جامعة الكويت، العدد 3261، 2024م.

- محمد أبو زهرة، أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، ط1.

- محمد بن إدريس الشافعي، الأم، بيروت ط1، 1400هـ.
- محمد بن سيهل السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت 1406هـ.
- محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء ط2، نشر دار النفائس، بيروت 1408هـ..
- محمد زاهد الكوثري، إحقاق الحق بإبطال الباطل، بهامش إغاثة الخلق، المطبعة العصرية، بيروت، ط2، 2003م.
- محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.
- مصطفى أحمد الزرقا، "المدخل الفقهي العام"، ط3، دار القلم، دمشق، 1998م.
- مصطفى الشكعة، الإمام الأعظم أبو حنيفة، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1983م.
- المناوي، زين الدين محمد، التوقيف على مهمات التعريف، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1990.
- منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، شرح المنتهى، عالم الكتب، 1993.
- المهدي محمد الحرازي، صناعة المفتي2 "حال المستفتي وأثرها على الفتوى"، دار البشائر 2019.

- المؤشر العالمي للفتوى، "تقرير الذكاء الاصطناعي وأثره في خدمة المجال الديني وصناعة الفتوى"، دار الإفتاء المصرية، القاهرة، 2025م.
- الموفق المكي، مناقب الإمام أبي حنيفة للإمام، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند – حيدر آباد الدكن ط1.
- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر – دمشق 1422هـ = 2002م.
- يوف حميتو، مقال بعنوان: كيف يمكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، مجلة أنفاس بريس، الثلاثاء 11 فبراير 2025.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Foley & Lardner LLP. "Using AI to Predict How Judges Will Rule." Legal Technology Report 2023
- Gynaecology by ten teachers. Edited by Ash Monga 18th edition
- Microsoft AI. "The Path to Medical Superintelligence." Microsoft AI Blog 2025
- OBSTETRICS by Ten Teachers. Edited by Philip N. Baker 2006
- Sourdin T. "Judge v robot? Artificial intelligence and judicial decision-making." Judicial Commission of NSW 2018